خصوصية المنهج المقارن وآليات تطبيقه.

Comparative method particularity and the mechanisms of its application.

لامية مجدوب *

جامعة 8ماي1945 قالمة

lamia.meha@yahoo.fr

تاريخ الإيداع:2022/06/29 تاريخ المراجعة:2023/01/17 تاريخ القبول:2023/01/17

ملخص:

يعد المنهج المقارن من أهم المناهج العلمية التي ترتبط بانجاز وإعداد البحوث والدراسات في مجال العلوم القانونية والإدارية، حيث أن هذا المنهج يرتكز على استخراج أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر أو الأحداث والسلوكات أو العلاقات المدروسة لإجراء مقابلات أو موازنات بينها، كما يمتاز هذا الأخير بنوع من الخصوصية كونه أكثر المناهج العقلية التجريدية في نطاق الدراسات الاجتماعية أو الإنسانية بما فيها السلوكية والقانونية، لتقييم مختلف السياسات التشريعية والنظم القانونية وصولا إلى أسباب أو عوامل تقدم الدول أو تخلفها، انطلاقا من نتائج هذه المقايسات يمكن البحث عن الآليات والحلول القانونية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي بإسهامات البحوث القانونية ذات الصلة بمختلف العلوم والتخصصات العلمية في حل الكثير من هذه المشكلات.

الكلمات المفتاحية: المنهج المقارن؛ البحوث القانونية؛ المقاربة ؛أوجه الشبه؛أوجه الاختلاف ؛

Abstract:

The comparative method is the most important scientific approach in the field of legal and administrative sciences studies. It involves a logical and inductive method of reasoning. It is valuable as it brings out the advantages and disadvantages between phenomena, events, behaviours or relationships studied to draw out common points or balances between them. The latter one is well known by its privacy since it is considered as the most abstract thinking method in the scope of social or human studies, including behavioural and legal actions, to assess the various legislative policies and legal systems leading tothe reasons or factors for the progress or backwardness of countries. Based on the results of these measurements, it becomes possible to search for mechanisms and legal solutions to achieve economic and social progress by legal research' contributions related to various sciences and scientific disciplines in solving these problems.

Keywords : comparative method; legal research; approach; similarities; differences …;

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

إن مصطلح المنهج العلمي لصيق بالبحث العلمي القانوني هذا الأخير حتى تكون له إسهامات فعلية في تحقيق التطور والإقلاع الاقتصادي والاجتماعي على جميع الأصعدة للتحرر من التبعية،لابد أن يكون منجزا أو معدا وفقا لأحد المناهج العلمية التي تتماشى وموضوع أو إشكالية الدراسة القانونية، ولعل من أهم المناهج العلمية المطبقة في مجال الدراسات والأبحاث القانونية المنهج المقارن، ناهيك عن مناهج علمية أخرى كالمنهج الوصفي،تحليل المحتوى (التحليلي)،التاريخي الاستدلالي وغيرها.

تعود أهمية الدور الذي يلعبه المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية إلى محاولة تطوير التشريعات القانونية المحلية ومقاربتها بتشريعات الدول المتقدمة لإيجاد الحلول لمختلف المعضلات ذات الصلة بالقانون ومعرفة عوامل التطور والرقي إضافة إلى الغموض الواضح حول ماهية هذا المنهج ودوره في مجال انجاز الدراسات والأبحاث القانونية النظرية والتطبيقية وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي حدود توظيف المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية؟

في سبيل الإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

-المنهج المقارن من أنجع المناهج العلمية لإجراء مقايسات حول مختلف مواضيع القانون العام والخاص.

-المنهج المقارن يستغرق بقية المناهج العلمية الأخرى المطبقة في مجال العلوم القانونية، للإجابة على إشكالية هذه الدراسة وتحقيقا لفرضياتها انتهجنا المنهج الوصفي وفقا لمنهجية مرجعية مبنية على خطة ثنائية على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمنهج المقارن.

إن طريقة المقارنة عن أكثر الطرق تطبيقا وإعمالا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وخاصة في مجالات وتخصصات العلوم القانونية سواء فروع القانون العام أو الخاص وعليه هل يمكن أن تكون هذه المقارنات في شكل منهج علمي يعرف بالمنهج المقارن؟ أم أن المقارنة مرتبطة بجميع المناهج العلمية؟

أولا: نشأة المنهج المقارن ومفهومه.

نظرا للدور الكبير الذي يتخذه المنهج المقارن في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية أو السلوكية،وحتى يتضح مدلول هذا المنهج مقارنة ببعض المناهج العلمية الأخرى في مجال العلوم القانونية والإدارية، لابد من التطرق إلى نشأة وتطور هذا المنهج ،ثم التعريج على مفهومه كما يلي:

1-نشأة وتطور المنهج المقارن.

تمتد المقارنة في أصولها التاريخية إلى العصور القديمة وإن لم تتخذ الطابع الذي تتسم به حاليا، ذلك أن الدراسة المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، حيث استخدامها اليونان الذين، درسوا الأنظمة السياسية اليونانية عن طريق المقارنة كما قام "أرسطو" في كتابه "السياسة" بالمقارنة بين قوانين أثينا وغيرها من الدول، ويرى البعض من المؤلفين، أن قانون حمورابي ما هو إلا نتاج مقارنة للعادات والأعراف التي كانت سائدة في ذلك الوقت[1].

[1]- خالد حامد، منهج البحث العلمي، ط1، دار بجاية، الجزائر، 2003، ص 61.

لقد برزت وازدهرت الدراسات المقارنة في العصور الوسطى وذلك بإحياء دراسة القانون الروماني ومقارنته مع القانون الكنيسي، وخلال القرن السابع عشر ظهرت الدعوة إلى إحياء القانون الطبيعي ليكون الأساس لمعظم التشريعات العالمية الحديثة آنذاك، ليبرز من جديد مجال الدراسات المقارنة في القرن الثامن عشر في فرنسا بعد ركودها على يد فقهاء وفلاسفة فرنسيين على غرار مونتسكيو في كتابه "روح القوانين" حيث أجرى مقارنات بين التشريعات والقوانين لاستخلاص مبادئ دستورية هامة، كمبدأ الفصل بين السلطات، ثم ظهر ما يعرف بالقانون المقارن خلال القرن التاسع عشر وذلك بتأسيس جمعية التشريع المقارن في باريس سنة 1869 حيث اهتمت بدراسة مختلف القوانين الموجودة في الدول وتفسير مختلف فروع القانون، لينعقد بعد ذلك المؤتمر الأول للقانون المقارن سنة 1900 بمدينة باريس والذي طالب بوجود قانون مشترك للإنسانية المتحضرة[1].

إن مختلف مصادر الشريعة الإسلامية الغراء ما هي سواء شواهد حية على استعمال المقارنة عند فقهاء وعلماء المسلمين في مختلف حُقول الفكر الإسلامي سواء في مجال الفقه، الكلام، الفلسفة وغيرها، حيث كان العلماء المسلمين يستعملون المقارنة بين الأحكام والآراء والأدلة والبراهين ليرجحون بعضها على بعض، ولقد اختلف صحابة النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، بعده في الإفتاء والرأي حيث اختلفت الروايات والأحاديث المنقولة عنهم، كما اختلفت تفسيراتهم وشرحهم للقرآن الكريم وكذلك تطبيقاتهم بعض الأحكام، وقام التابعون من بعدهم بنقل هذه الأقوال والأفعال والمواقف والآراء المتعددة وعملوا بها وحافظوا عليها، وبعد انطلاق حركة التأسيس والاجتهاد مع الأئمة الأوائل المسلمين للمذاهب الفقهية والكلامية وما تبع ذلك من تصنيفات ومؤلفات واجتهادات فظهر ما أطلق عليه المسلون بالفقه المقارن[2]، وتجدر الإشارة إليه أن المنهج المقارن له أهمية قصوى في مجال مقارنة الأديان وحضر الشبهات والعقائد المتفرقة وبيان زيفها، إضافة إلى استعمال المنهج المقارن في مختلف الدراسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية ومختلف القوانين الوضعية لإظهار سموا أحكام الشريعة الإسلامية وقدسيتها وربانيتها وصلاحها لكل مكان وزمان، ذلك أن المتمعن في مختلف مصادر الشريعة الإسلامية من قرآن السنة النبوية الشريفة، الإجماع والقياس يجدها عبارة عن مقارنات بين أهل الحق والباطل، الخير والشر، وبين المؤمنين والكفار في الأعمال والطبع والصفات والمال والجنة والنار[3].

2- مفهوم المنهج المقارن

حتى تتضح معالم المنهج المقارن أو ماهيته لابد من التطرق إلى تعريف المقارنة وشروطها وأهميتها على النحو التالي:

أ -تعريف المنهج المقارن:

لوضع تعريفا شاملا جامعاً نافيا للجهالة للمنهج المقارن لابد من تعريف المقارنة لغة ثم اصطلاحا.

- **التعريف اللغوي:**

[1]- أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 35.

[2]- لمزيد من الإيضاح حول المنهج المقارن عند المسلمين أنظر في ذلك تفصيلا: بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، ص ص 133، 134.

[3]- بلخير سديد ،المرجع السابق، ص 133.

المقارنة لغة كلمة مشتقة من الأصل "قرن"، حيث لها معان متنوعة في اللسان العربي، وأقربها إلى المنهج المقارن ما جاء في المعاني التالية: أقرنَ فلان، أي جمع بين شيئين أو عمليتين، قارنه، مقارنة وقراناً، بمعنى صاحبه واقترن به، بين الزوجين جمع بينهما، والشيء بالشيء وازنه فهو مُقارن، ويقال الأدب المقارن أو التشريع المقارن[1]، فالمقارنة لغة تعنى المقايسة بين شيئين أو أكثر أو الموازنة بينهما ويتم ذلك بمعرفة أوجه التشابه والاختلاف.

- **التعريف الاصطلاحي:**

للمنهج المقارن عدة تعريفات قدمها الفقهاء أبرزها وصف عالم الاجتماع "أيميل دور كايم" للمنهج المقارن بأنه: "نوع من التجريب غير المباشر"[2]، كما عرفه الفيلسوف "جون ستيوارت ميل": "هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة"، كما عرفت المقارنة بأنها: " تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر"، وعُرفت الطريقة بقصد الوصول إلى رأي محدد يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم هنا مرتبط باستخلاص التشابه أو التباين بين عناصر الظاهرة لتحديد أسس التباين وعوامل التشابه"، قياساً على ما تقدم فقد جاءت بعض المحاولات في تعريف المنهج المقارن في المجال القانوني على أنه ذلك المنهج الذي يتناول الظواهر والوقائع الاجتماعية والاقتصادية، والقواعد القانونية التي تحكمها بهدف الكشف عما يوجد بين الظواهر الوقائع من صلات والبحث عن أسباب نشوئها وتطورها، ونفس الأمر ينطبق على القواعد التي تحكم هذه الظواهر والوقائع، كما عُرف المنهج المقارن: "المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، الشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة".

إن الدراسات القانونية تستعمل المقارنة بشكل مكثف بين مختلف النظم القانونية في مجتمع محدد أو في عدة مجتمعات أخرى استنادا إلى أحكام القانون المقارن[3]، الذي يعد علم قائم بذاته وهو أحد أهم فروع القانون الخاص الذي يهتم بالمقارنة أو الموازنة بين قانونيين أو أكثر، وعليه يمكن القول بأن المقارنة هي عملية عقلية ضرورية للتفكير العقلي، أما المنهج للمقارن فهو مجموعة من العمليات الذهنية أو العقلية المتعددة التي تعتمد على التحليل والتركيب والوصف الدقيق للظاهرة وعدم عزلها عن بعدها التاريخي، الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي ... الخ، أما القانون المقارن أو ما يعرف بالأنظمة القانونية المقارنة رغم الجدال الكبير حول طبيعته إلا أن الرأي الراجح في اعتقادنا انه يعتبر مقياس أو وحدة أو مادة أو علم من العلوم القانونية السببية قائم بذاتية له مواضيعه ومحاوره.

---

[1]- عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مطبوعات مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 40.

منشور على موقع: .http :www.reserchfate.net//publication/330994846

[2]- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية،دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2006،ص 176.

[3]- هناك جدال فقهي كبير حول طبيعة القانون المقارن حيث يعتبره البعض علم مستقل قائم بذاته وهناك من يعتبره مجرد منهج علمي، لمزيد من الإيضاح أنظر: عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 35.

ب- شروط المقارنة:

تتطلب عملية المقارنة أو المقايسة بين الظواهر توافر مجموعة من الشروط المنهجية حتى تحقق الأهداف المقصودة من الدراسات المقارنة تتمثل فيما يلي:

✓ يجب أن لا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة أو ظاهرة واحدة مجردة دون أن تكون مرتبط بالمتغيرات والظروف المحيط بها، وإنما يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه التشابه والاختلاف حول الظاهرة بإعطائها بعد مكاني آو إقليمي أو جغرافي أو بعد زمني أو تاريخي ومثال ذلك ظاهرة المضاربة في الأسعار قبل وبعد شهر رمضان الكريم،(بعد زماني) ، مخاطر حوادث المرور في ولايتي عنابة ووهران (بعد إقليمي)؛

✓ يجب على الباحث جمع معلومات كافية ودقيقة حول الحادثة أو الظاهرة محل المقارنة من جميع جوانبها تبعا لموضوع المقارنة ونوعها وشكلها[1]؛

✓ أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف بمعنى تحقق شرط التجانس أو التماثل بين الظواهر محل المقارنة فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن،-الظواهر الشاذة- فمثلا لا يمكن المقارنة بين أثر التدخين على التصحر مع أثر التضخم على الإنجاب لأنها موضوعات متباعدان عموما لا أوجه اختلاف ولا تشابه بينها؛

✓ تجنب المقارنة الشكلية أو السطحية، بل يتعين الغوص في الجوانب الأكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة وفقا لمستويات مقارنة محددة أو وحدات مقارنة واضحة، بمعنى يجب تبيان أساليب المقارنة وأسسها ،ومثال ذلك المقارنة بين عقد البيع والإيجار في فصلين مستقلين الأول حول ماهية عقد البيع والفصل الثاني حول ماهية عقد الإيجار مجرد سرد للمعلومات وفقا خطة ثنائية وصفية دون استخراج أوجه الشبة والاختلاف بين العقيد في كل أحكامهما الموضوعية أو الإجرائية؛

✓ يجب أن تكون المقارنة الواقعة على الظواهر المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان، حتى نتمكن من التمييز بين الوضع السابق والوضع الراهن؛

✓ يجب أن يكون التقارب والتمثيل بين الظواهر محل المقارنة طبيعيا وليس اصطناعيا أي حقيقيا؛

✓ لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر المدروسة يجب مراعاة قاعدة الاختلاف في الشكل عندما يكون التشابه في المضمون، أو الاختلاف في المضمون إذا كان هناك تشابه في الشكل؛

✓ لابد من الوصول في البحث المقارن إلى توضيح العلاقات بين الظواهر المقارنة، هل هي علاقة تكاملية، تفاعلية، تفاضلية، ترابطية، التناقض، التداخل، التواصل، الفعالية والملائمة ...الخ[2].

✓ كما أن المقارنة المنهجية في مجال القانون تتطلب من الباحث العلم بالقانون الأجنبي والعوامل المؤثرة في بنائه[3] ومثال ذلك إذا كانت المقارنة بين منازعات الصفقات العمومية في التشريعين الجزائري والفرنسي لابد على الباحث أن يكون مطلعا فعليا على القانون الفرنسي وليس مجرد اطلاعه على مراجع ومصادر مترجمة من الفرنسية إلى العربية؛

---

[1]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 176.

[2]- طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان،2011، ص 72.

[3]- عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 53.

✓ إضافة إلى مراعاة الشروط المنهجية لطبيعة وموضوع الدراسة أو البحث خاصة تحديد معايير ثابتة للمقارنة أو الموازنة بين الظواهر ناهيك عن توخي طابع الموضوعية الذي يستدعي التقيد بالواقع المادي في المقارنة.

ج- أهداف المنهج المقارن:

استخدمت المقارنات البسيطة بين الأحداث والظواهر منذ القدم في مختلف مجالات الحياة، أما المقارنة كمنهج علمي فيجد له استخدامات واسعة ومتشبعة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وكذلك العلوم القانونية والإدارية باعتبارها فرع منها وتظهر أهداف المنهج المقارن تحديدا في مجال القانون من خلال النقاط التالية:

✓ ضبط وتحديد أوجه التشابه والاختلاف : من بين الخصائص الأساسية للدراسات المقارنة في مجال العلوم القانونية والإدارية أنها تساعدنا على معرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الظواهر أو الحوادث أو العلاقات القانونية المدروسة وبين مختلف النظم القانونية؛

✓ تقييم الظواهر المدروسة: أو تقديرها بمعنى تحديد المحاسن والعيوب أو الإيجابيات والسلبيات للظواهر المدروسة وهو ما يسمح بإيجاد الآليات القانونية وسد الثغرات القانونية المناسبة وتعديل السياسات التشريعية وتطويرها بما يتماشى مع ظروف الواقع؛

✓ معرفة أسباب وعوامل التطور: إن الأبحاث القانونية المقارنة هي التي تمكننا من معرفة عوامل تطور وتقدم وإقلاع الشعوب والأمم على جميع الأصعدة والمجالات للاستفادة منها[1].

✓ المنهج المُقارن يحل محل التجربة في العلوم الطبيعية: نظرا لخصوصية وتعقيدات الظاهرة الاجتماعية أو السلوكية فلا يمكن إخضاعها للتجربة في مفهوم المنهج التجريبي وعليه يمكن إحلال محلها المقارنة ذلك أي المنهج المقارن منهج عقلي بحت[2].

د- مراحل المنهج المقارن:

إن المراحل والخطوات التي تمر بها الدراسات القانونية المقارنة بمعنى المنجزة تبعا للمنهج المقارن لا تختلف عموماً عن باقي المراحل والخطوات التي تعرفها مناهج البحث العلمي القانوني الأخرى عدا ما يتعلق بخصوصية هذا المنهج ويمكن حصر هذه المراحل في النقاط التالية:

- تحديد موضوع الدراسة أو الحادثة أو الظاهرة محل المقارنة؛
- جمع المادة العلمية الكافية واللازمة لإجراء المقارنة؛
- اختيار عينات المقارنة وأدوات البحث العلمي المناسبة لها؛
- تحديد مستويات المقارنة المنهجية بدء بالمرحلة التحليلية للظواهر محل المقارنة باستخراج أوجه التشابه والاختلاف وصولا إلى المرحلة التركيبية؛

---

[1]- أحمد خروع، المرجع السابق، ص 35.

[2]- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي،ط2،دار الكتب،،صنعاء،اليمن،2019، ص76.

- استخلاص نتائج المقارنة المنهجية وتنظيمها وتركيبها[1]؛
- كتابة تقرير البحث..

ثانيا: صور المقارنة وأساليب المنهج المقارن.

هناك عدة معايير أو أسس معتمدة في طريقة المقارنة بين الظواهر أو الحوادث أو السلوكات أو العلاقات ناهيك عن تنوع أشكال الدراسات القانونية المقارنة أو المنجزة وفقا للمنهج المقارن وهذا ما سيأتي بيانه في النقاط التالية:

1- صور المقارنة.

تنقسم المقارنات إلى عدة صور أو أنواع تتعدد تبعا لمعايير التقسيم أهمها ما يلي: تقسيم المقارنة تبعا لأبعادها، تقسيمات المقارنة تبعا لأشكالها، أنواع المقارنة وطرق المقارنة وهذا ما سيأتي توضيحه في النقاط التالية:

أ- تقسيم المقارنة تبعاً لأبعادها:

تنقسم المقارنة تبعاً لأبعادها إلى ثلاثة أنواع:

- **المقارنة الزمنية (تاريخية):** في هذا البعد تتم دراسة الحداثة أو الظاهرة نفسها في فترتين زمنيتين مختلفتين وذلك من خلال تحليل ودراسة الظاهرة في كلتا المرحلتين، ثم يتم اعتماد إحداهما كنقطة معيارية يتم الرجوع إليها للمقارنة بها[2] مثلا: النظام القضائي الجزائري قبل تعديل دستور 89 وبعده. الحق في التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال.

- **المقارنة المكانية (الإقليمية):** تكون المقارنة في هذه الحالة حول نفس الظاهرة أو الحداثة في حيزين مكانيين أو إقليمين جغرافيين مختلفين في نفس الفترة الزمنية، مثلا: المقارنة حول عقوبة الإعدام بين التشريعين الجزائري والفرنسي، تقييم تجربة التعليم الالكتروني في جامعتي قالمة وخنشلة، ظاهرة المضاربة في ولايتي عنابة والجزائر.

- **المقارنة الزمنية والمكانية:** هذا النوع من المقارنة يجمع بين النوعين السابقين، حيث تكون المقارنة حول الظاهرة في إقليمين جغرافيين مختلفين[3] وفي فترتين مختلفين مثلا المقارنة بين أفاق التعليم عن بعد بين التشريعين الجزائري والفرنسي قبل وبعد جائحة كوفيد 19، محاربة ظاهرة التصحر في الجزائر وليبيا قبل وبعد 2010..

ب- تقسيم المقارنة تبعاً لأشكالها.

تقسم المقارنة تبعا لأشكالها إلى نوعان هما:

- **المقارنة الكيفية:** يرتكز هذا النوع من المقارنة حول أسباب وعوامل ودوافع حدوث الظاهر أو الحداثة، كيف حدثت الظاهر؟ ما هي مسبباتها؟

حيث يعتمد هذا النوع من الفكر والمقاربات على الدراسة والتحليل النظري لأسباب وعوامل حدوث الظاهرة وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات أو المادة العلمية حول الظاهرة أو الظواهر محل المقارنة وذلك بدراستها وفحصها ومعرفة

---

[1]- عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 71.

[2]- أحمد خيضر، المنهج المقارن، حلقة بحث، تحت إشراف طارق الخير، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2008، ص 09.

[3]-المرجع نفسه، نفس الصفحة.

خصائصها وأصنافها واستخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينها ومناقشتها للوصول إلى النتائج حول كيفية حدوث الظاهرة أو الحادثة، ومثال ذلك كيف عالج المشرع الجزائري ظاهرة المضاربة في السلع ،العقود في بيع العقارات والمنقولات ،تجريم التحرش الجنسي بين الشريعة والقانون...الخ

– **المقارنة الكمية:** ترتكز هذه المقارنة على ضبط وإحصاء عدد وأرقام الظاهرة أو الحادثة وفقا لوحدة لقياس معينة أو كم أو عدد محدد وتبرز أهمية الإحصاء كأداة من أدوات البحث العلمي في هذا النوع من المقارنات، خاصة ما يتعلق بإحصاء الجرائم والعقوبات، كل ما يتعلق بالانتخابات على مستوى كافة المستويات وغيرها من الدراسات الإحصائية[1]. الإحصائيات اليومية لفيروس كورونا كوفيد-19 بذكر عدد الإصابات،الوافيات وحالات الشفاء تحديد سنة الرشد القانوني ب19 سنة كاملة مقارنة بتشريعات أجنبية مثلا أو مقدار الغبن ب5/1 الشيء المبيع.

ت- تقسيم المقارنة تبعا لطرقها:

يقوم المنهج المقارن على عدة طرق وهي كما يراها "ستيوارت ميل" تتمثل في هذه الطرق:

– **التلازم في الوقوع:** تنطلق هذه الطريقة من مبدأ أن تشابه الظروف المؤدية إلى نفس النتيجة في أحداث أو ظواهر مختلفة يجعل مها السبب الرئيسي في ذلك، بمعنى أنها تقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلول في الوجود، فإذا وجدت العلة ظهر المعلول بالضرورة[2]،ومثال ذلك الإفراط في السرعة وعدم احترام قوانين المرور يؤدي إلى حوادث المرور،الوقوع في بؤرة الجرائم يؤدي إلى العقاب عليها بالعقوبات المقررة لها قانونا.

– **التلازم في عدم الوقوع أو التخلف:** تقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلول في عدم وجود الظاهرة أو الحادثة، بمعنى عندما تختفي العلة، يختفي المعلول ولا يقوم له أثر، ويكون ذلك بملاحظة تلازم غياب الظاهرة في عدم مرات أو عدة أمكنة بغياب عنصر معين في كل هذه المرات أو الأمكنة في حين أن العناصر الأخرى قد تغيب حينا وتظهر حينا آخر، فهذا دليل على أن العنصر المتغيب في كل الحالات (المفترض) هو سبب حدوث الظاهرة[3]. ومثال ذلك الحالة العكسية للمثالين السابقين بمعنى احترام قوانين المرور والالتزام بالسرعة المقررة لا يؤدي إلى حوادث المرور،عدم ارتكاب الجرائم أو الأفعال المبررة لا تؤدي إلى العقاب

– **التلازم في الوقوع وعدم الوقوع (التخلف):** يقصد بها أن العلة إذا وجدت ظهر المعلول وإذا اختفت اختفى المعلول، بمعنى تقوم هذه الطريقة على مبدأ توافر عامل مشترك أو أكثر من حالتين من الحالات التي تحدث فيها الظاهرة بينما لا تكون بين حالتين أو أكثر من الحالات التي لا تحدث فيها الظاهرة بسبب غياب ذلك العامل، وبالتالي فإن وجود هذا العامل في المرة الأولى وعدم وجوده في المرة الثانية مع اختلاف النتيجة يجعل من هذا العامل السبب الرئيسي في ذلك.

---

[1]- لمزيد من اليضاح خول المقارنة الكمية والكيفية انظر في ذلك: محمد تيسير،المنهج المقارن في البحث العلمي، مقال منشور في المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،11دون عدد،11ديسمبر2022، متوفر على الموقع:https://blog.ajsrp.com

[2]- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 47.

[3]-المرجع نفسه،نفس الصفحة.

– **التلازم في التغيير:** وتعني أن كل تغيير يطرأ على العلة لابد وأن يطرأ بالمقابل تغير في المعلوم نظرا للتلازم القائم بينهما، فمثلا تزداد النتيجة بزيادة السبب وتنخفض كلما انخفض السبب. بمعنى أن العلاقة بين العلة والمعلول أي العلاقة بين السبب والنتيجة هي علاقة طردية وليست عكسية.

– **طريقة العلاقات المتقاطعة أو البواقي:** وتعنى أن العلة لشيء ما لا تكون في الوقت نفسه علة لشيء آخر مغاير للشيء الأول، فمثلا إذا كان هناك سببان (أ) و(ب) وكان هناك نتيجتان (ج) و(د)، فإذا استطعنا إيجاد علاقة بين السبب (أ) والنتيجة (ج)، فإننا نستطيع أن نتوقع وجود علاقة بين السبب (ب) والنتيجة (د) وهكذا[1]. مثلا إذا كان كل من الفقر والثار سببان في ارتكاب جريمتي السرقة والقتل،فمتى استطعنا إيجاد علاقة بين الفقر وجريمة السرقة فإننا نستنتج وجود علاقة وطيدة بين الثار وجريمة القتل.

ث- تقسيم المقارنة تبعاً لأنواعها:

تنقسم المقارنة تبعا لأنواعها إلى أربعة أنواع هي:

– **المقارنة المغايرة:** وهي تلك المقارنة التي تكون بين ظاهرتين أو حادثتين أو أكثر من جنس واحد، حيث تكون أوجه الاختلاف فيها أكبر من أوجه التشابه مثلا المقارنة ، المقارنة بين عقد البيع وعقد الإيجار،المقارنة أحكام شركة التضامن وشركة المساهمة في القانون التجاري الجزائري.

– **المقارنة الاعتيادية:** وهي عكس المقارنة المغايرة بمعنى في هذا النوع من المقارنة تكون أوجه التشابه أكثر من أوجه الاختلاف مثل: المقارنة بين الاستنتاج من باب الموافقة والاستنتاج من باب المخالفة كنموذجين عن القياس ومثال ذلك المقارنة بين التطليق، والخلع في قانون الأسرة الجزائري كنظامين قانونيين لفك الرابطة الزوجية.

– **المقارنة الداخلية:** تندرج هذه المقارنة حول حادثة أو ظاهرة واحدة فقط في مكانين أو زمنين متباينين مثلا : مقارنة أسباب الانتحار في الجزائر وتونس قبل سنة 2010 وبعدها[2]، مثلا نظام السجون في التشريع الجزائري والفرنسي، بدائل العقوبات في التشريعين الجزائري والسعودي.

– **المقارنة الخارجية:** وهي مقارنة تنصب على ظواهر أو حوادث اجتماعية متباعدة عن بعضها البعض ومختلفة مثل المقاربة بين نظام التنزيل والوقف في الشريعة الإسلامية[3]، المقارنة بين جريمتي الزنا والفعل العلي المخل بالحياء في قانون العقوبات الجزائري. التفرقة بين الاستقراء والاستنباط .

2- أساليب المنهج المقارن.

يُقصد بأساليب المنهج المقارن تلك الطرق التي يتبعها الباحث في سبيل انجاز بحثه القانوني وفقا لمتطلبات المنهج المقارن، ويختص كل أسلوب بجملة من الخصائص تميزه عن غيره، وتتمثل هذه الأساليب في أربعة طرق هي: المقابلة، المقاربة، المضاهاة والموازنة المنهجية.

---

[1]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،ط5،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009، ص 148.

[2]- أحمد خيضر، المرجع السابق، ص 08.

[3]-المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أ- أسلوب المقابلة.

يطلق عليها البعض مصطلح المقاربة المنهجية، مفادها أن يضع الباحث الظواهر أو الأحداث أو الأحكام التي تعالج موضوعاً واحدا جنبا إلى جنب، فيقابل بعضها بعضا ليتمكن من استخراج مواضع التشابه والاختلاف بين هذه الأحكام أو الحوادث،إن هذا الأسلوب كان سائدا في نهاية القرن التاسع عشر وما قبله، فإذا أراد الباحث مثالا دراسة موضوع معين في عدة قوانين فإنه يأخذ الأحكام التي تتعلق بهذا الموضوع ويضعها إلى جانب بعضها البعض ليتعرف على ما بينها وبين قانونه الوطني من اتفاق واختلاف، وعلى سبيل المثال إذا أردنا دراسة موضوع مصادر قانون العقوبات دراسة مقارنة وفقا لأسلوب المقابلة، يتعين علينا أخذ المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري والفرنسي والمصري مثلاً، إن هذه الطريقة لا تعتبر دراسة مقارنة بالمعنى الحرفي، لأنها مجرد تجميع لمواد قانونية مختلفة وهي لا تعدو أن تكون سوى مرحلة أولية في أساليب المقارنة الأخرى[1].

ب-أسلوب المقاربة.

سُميت هذه الطريقة بالمقاربة، تعويلا على عنصر القرب أو التشابه الكبير بين الظواهر والقوانين محل أو موضوع المقارنة، ومفادها أن يدرس الباحث وجود التقارب بين القوانين القابلة للمقارنة وهي القوانين المتشابهة في البنية وفي الخصائص مثل القوانين الرومانية والجرمانية بالنظر إلى كونها مستمدة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانون موحد، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها، وعليه فإن هذه الطريقة تصلح للمقارنة بين قوانين وأنظمة بينها أوجه تشابه كثيرة وفروق قليلة[2]، كذلك المقاربة بين قانوني البلدية والولاية، وبين مختلف المذاهب الأربعة في فقه الشريعة الإسلامية.

ج-طريقة المضاهاة.

يطلق عليها أيضا المعارضة، تقوم هذه الطريقة على عكس طريقة المقاربة، حيثُ ترتكز على بيان أوجه الاختلاف بين قانونين مختلفين من حيث منهجهما تكون بينهما العديد من الفروقات، وهي لا تصلح للمقارنة بين عدة نصوص أو عدد كبير من المواد القانونية، فهي تصلح للمقارنة بين نصوص قليلة محددة المواضيع مثلا المقارنة بين موضوع الحق في الملكية والعقود التجارية بين قانوني دولتين إحداهما اشتراكية والأخرى ليبرالية[3].

د-طريقة الموازنة المنهجية.

يصطلح عليها كذلك بعبارة "المقارنة المنهجية"، ومن أهم مميزات الموازنة أنها تنتهي دائما المقارنة فيها إلى نتيجة إيجابية، ذلك أن الطرق السابقة تقوم على تقرير ما هو كائن فعلا من تشابه أو تباين بين عدة قوانين، أما طريقة الموازنة فإنها تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج توصلنا إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التشابه والاختلاف في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون[4]،بمعنى تكون المقارنة فيها أفقية وليست عمودية بحيث تدرس كل جزئية في البحث

---

[1] عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 43.

[2] - نفس المرجع، ، ص ص 44- 45.

[3] - عبد الحليم بن مشري المرجع السابق ، ص 45.

[4] -المرجع نفسه، ص 46.

أو الدراسة القانونية دراسة مقارنة فعلية حقيقية وليس مجرد سرد للمعلومات والتعريفات للمصطلحات موضوع المقارنة باستخراج أوجه التماثل والتباين في كلا التشريعين أو القانونية جزئية بجزئية أو عنوان بعنوان في جميع تقسيمات موضوع الدراسة أو خطته والخروج بتوصيات أو اقتراحات تساهم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادي و وغيرها ذات الصلة بالقانون.

المحور الثاني: تطبيقات المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية وتقديره.

حتى تتضح أهمية أو دور المنهج المقارن ومدى توظيفه في مجال العلوم القانونية والإدارية سواء في فروع القانون العام أم الخاص لابد من التطرق إلى مجالات تطبيق هذا المنهج في مختلف الأبحاث والدراسات القانونية،ناهيك عن تقييم هذا المنهج في مجال تخصص الحقوق على النحو التالي:

أولا: توظيف المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية والإدارية.

يمكن استخدام المنهج المقارن استخداماً واسعاً في مجال الدراسات الاجتماعية أو العلوم الإنسانية وخاصة منها السلوكية، ومنها العلوم القانونية والإدارية بكل فروعها وتخصصاتها سواء كانت المقارنة بين قوانين الدول المتقاربة حضاريا أو المنتمية إلى نفس العائلة القانونية النظام القانوني اللاتيني الروماني الأصل أو حتى كانت في إطار مقاربات بين عائلات قانونية مختلفة أي بين النظامين القانونيين اللاتيني والانجلوسكسوني، أو التشريعات العربية أو البلدان الإسلامية أو الدول الإفريقية كما أن أهمية وتطبيقات المنهج المقارن في الأبحاث والدراسات القانونية ليست محل نقاش، لأن المنهج المقارن هو منهج قانوني بالدرجة الأولى والدليل على ذلك وجود شعبة علم القانون المقارن كمادة قانونية حديثة منهجها هو المنهج المقارن تقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية لاستخراج أوجه الاختلاف والشبه بينها[1].

حيث لا يمكن عمليا اكتشاف سلبيات أو نقائص أو عدم انسجام أي سياسة تشريعية معنية سواء في مجال فروع القانون العام أو الخاص إلا بعد مقارنتها مع السياسات التشريعية المقارنة،ناهيك عن أن المنهج المقارن يستغرق أو يحتوي أو يشمل بقية المناهج العلمية الأخرى المعمول بها في مجال الدراسات القانونية كالمنهج الوصفي ومنهج تحليل المحتوى أو حتى المنهج الاستدلالي إذ لا يمكن تصور إجراء مقارنات بين الظواهر والسلوكات او العلاقات القانونية أو ذات الصلة بالقانون دون وصفها أو تعريفا أو تحليلها،وذلك لوجود علاقة وطيدة بين المنهج المقارن وغيره من المناهج العلمية الأخرى المطبقة في مجال القانون.

كما ظهرت تطبيقات المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية والإدارية بغزارة خاصة في مجال الأبحاث والدراسات الأكاديمية الجامعية بمختلف مستوياتها أو درجاتها العلمية في جميع تخصصات وفروع القانون سواء تعلق الأمر بأطروحات الدكتوراه، أو مذكرات الماستر والليسانس أو المقالات العلمية، المحاضرات، المداخلات، أو الكتب والمؤلفات أو غيرها من البحوث والدراسات القانونية خاصة بين القوانين والتشريعات الوطنية والأجنبية أو بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري كمواضيع السلطات العامة في الدولة، الحقوق والحريات مثل الحق في السكن في التعليم الصحة أو مواضيع الفساد، الصفقات العمومية، العقود الإدارية، الشركات التجارية، الطلاق، الزواج، جريمة الزنا، جريمة

[1] أحمد خروع، المرجع السابق، ص 35.

الإجهاض وغيرها من المواضيع، فناهيك عن المقاربات داخل التشريع الجزائري نفسه في فترات زمنية متعاقبة مثلا: قبل تعديل دستور سنة 2020 بعده في الدستور الجزائري لمواضيع عدة كالحريات الإنسانية والحقوق العامة ووظائف واختصاصات السلطات العامة وغيرها من المبادئ الدستورية، أو تعلق الأمر بالمقاربات والمقاربات بين الأنظمة القضائية، وبعض الأنظمة العقابية والسياسات التشريعية الحديثة لتحديد أفضل وأنجح التشريعات وتحقيق التعاون والتكامل والتوازن بينها تحقيقا للعدالة والمساواة في المجتمعات..،وعوما يمكن القول أن أي موضوع أو عنوان في مجال القانون العام أو الخاص يمكن إخضاعه إلى دراسة مقارنة تبعا للمنهج المقارن.

ثانيا: تقدير المنهج المقارن.

رغم أن المنهج المقارن منهج عقلي تجريدي، مثالي إلا أنه لا يخلو من الانتقادات أو العيوب كما يمتاز بجملة من الإيجابيات أو المحاسن يمكن تلخيصها فيما لي:

1-المزايا:

تتمثل أهم إيجابيات المنهج المقارن في مجال القانون في النقاط التالية:

- إن المنهج المقارن يمكننا من الموازنة أو المقايسة أو المقاربة بين الظواهر والسلوكات المدروسة لاستخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف؛
- تقييم السياسات التشريعية الداخلية مع بقية التشريعات الأخرى لمعرفة عوامل التطور والتقدم؛
- تحسين وتطور القوانين والتشريعات وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية ومواكبة الأنظمة والتشريعات المقارنة في العالم وتحقيق فكرة الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعلى جميع الأصعدة لان القانون له علاقة وطيدة تأثير وتأثر ببقية العلوم والتخصصات الأخرى.

2-العيوب:

رغم محاسن المنهج المقارن إلا أنه لم يسلم من الانتقادات كغيره من مناهج البحث العلمي الأخرى في مجال القانون، وتتمثل أهم هذه الانتقادات في ما يلي:

- لا يمكن تطبيقه إلا في الظواهر والأحداث المتجانسة، غير أن أغلب الظواهر غير متجانسة ومركبة ومعقدة خاصة في الظواهر القانونية أو السلوكية أو العلوم الإنسانية؛
- في كثير من الأحيان يدق عزل المتغيرات وضبطها والتحكم فيما خاصة في مجال المقاربات التاريخية أو الوصفية دوافع الإجرام مثلا ، أسباب الطلاق أو الخلع؛أ ثار فيروس كورونا أو (كوفيد -19)..
- يصعب كثيرا وفي العديد من الحالات تحديد السبب من النتيجة أو العلة أو المعلول خصوصاً إذا ما كان التلازم بينهما تلازما قائماً على الصدفة وليس تلازما سببيا؛

لا ترتبط النتائج غالباً وفي كثير من الأحيان بعامل واحد بل تكون حصيلة عدة عوامل متداخلة ومتفاعلة مع بعضها[1].

الخاتمة:

إن المنهج المقارن باعتباره ذلك المنهج العلمي الذي يرتكز على الموازنة أو المقايسة أو المقاربة بين الظواهر والأحداث أو السلوكات والوقائع القانونية يجد له مجالا خصبا لتطبيقه في مجال العلوم القانونية وكذا مختلف الأبحاث والدراسات القانونية وهو احد أهم مواضيع مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في مجال العلوم القانونية والإدارية ،هذا الأخير يعتبر أهم المواضيع النظرية والتطبيقية في مقياس منهجية العلوم القانونية وهذا كإجابة عن الإشكالية البحثية التي تطرقنا إليها حيث اتضحت النتائج التالية:

-رغم تشعب وتعقيد الظاهرة القانونية وتداخلها مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى إلا انه يمكن إخضاعها للدراسة المقارنة سواء المكانية أو الزمنية داخل التشريع الوطني أو مقارنة مع تشريعات أجنبية عربية أو غربية.

-إن المنهج المقارن يستغرق فعلا أو يحتوي بقية المناهج العلمية الأخرى إذ لا يمكن إجراء مقارنات بين الظواهر إلا بعد وصفها أو تحليلها البرهنة عليها أو حتى نقدها وتقييمها تاريخيا.

-المنهج المقارن يمكننا من معرفة أوجه التداخل والتباين بين مختلف التشريعات والأنظمة القانونية مما يساعد في تطوير القوانين والتشريعات ومعرفة أسباب أو عوامل التطور والتقدم لإعادة النظر في مختلف السياسات التشريعية الفاشلة أو المتخلفة.

أهم الاقتراحات:

-إجراء نشاطات علمية من أيام دراسية وملتقيات وندوات علمية عول أهمية المنهج المقارن ومقياس المنهجية ككل.

-تشجيع الطلبة والباحثين على توظيف وإعمال المنهج المقارن بالشكل الصحيح في أبحاثهم القانونية وتجنب المقارنات العمودية والسطحية.

-إنشاء فرق ومخابر بحث ومسارات علمية ناجعة في كليات الحقوق في مجال تخصص منهجية العلوم القانونية نظرا لأهميتها في إعداد وانجاز البحوث القانونية وإسهامه في حل مختلف المشكلات الاجتماعية.

قائمة المراجع:

- **الكتب.**

1- أحمد خروع، المناهج العلمية وفلسفة القانون، مدخل تمهيدي لطلبة السنة الأولى ليسانس حقوق، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ، 2010.

2- بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين،الجزائر، دار الخلدونية، 2013.

3- خالد حامد، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار ريحانة، ، 2009.

[1]-خالد أحمد، المرجع السابق، ص 35.

4- ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، ، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع ،2000.

5- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، الجزائر ،دار الخلدونية، ، 2018.

6- طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، لبنان ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ،2011.

7- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، ، 2009.

8- محمد سرحان على المحمودي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، صنعاء، اليمن ،دار الكتب ،2015.

9- أحمد خيضر، المنهج المقارن، حلقة بحث، تحت إشراف طارق الخير، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، غير منشور،2008.

- المو اقع الالكترونية.

-عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مطبوعات مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018،

منشور على موقع: .www.reserchfate.net//publication/330994846 :http:اطلع عليه بتاريخ: 2021/01/24.

-محمد تيسير،المنهج المقارن في البحث العلمي، مقال منشور في المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،11دون عدد،11ديسمبر2022، متوفر على الموقع:https://blog.ajsrp.com :بتاريخ2022/05/10.